

Distr.: General
26 July 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٢٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع
المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية
الثالثة والعشرين

التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين
ون نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٧/٧٢، وهو يهدف إلى دعم الجمعية العامة في رصد تنفيذ التوجيهات الواردة في ذلك القرار. والتقرير يركز على المدى الذي بلغته مجموعة مختارة من العمليات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة في إدماج المنظورات الجنسانية في عملها. وهو يقدم تقييماً كمياً ونوعياً للتقدم المحرز والفجوات المتبقية، مقارنةً بالسنوات السابقة. ويقدم التقرير أيضاً معلومات مستكملة عن الأعمال التحضيرية المتعلقة باستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٥ سنة على اعتماده. ويختتم التقرير بتوصيات بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز تنفيذ الولايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/150

230819 220819 19-12730 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	أداء مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية على صعيد إدماج منظور جنساني في أعمالها	٣
ألف -	المنهجية	٤
باء -	النتائج الكمية	٤
جيم -	التحليل المتعمق	١٥
ثالثا -	الأعمال التحضيرية المتعلقة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين	٢٣
رابعا -	الاستنتاجات والتوصيات	٢٥

أولا - مقدمة

١ - في قرارات الجمعية العامة عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، دأبت الجمعية على الإجابة ببيئات منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع ما تنظر فيه من مسائل تندرج ضمن نطاق ولاياتها. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٣٣/٧٠، أن يقدم إليها تقريراً في هذا الصدد كل سنتين. ووفقاً للتكليف الصادر في القرار ١٤٧/٧٢، يغطي هذا التقرير التقدم الذي أحرزته مجموعة مختارة من العمليات الحكومية الدولية منذ الدورة الحادية والسبعين.

٢ - وتؤكد النتائج التي توصل إليها هذا التقرير أنه، بالنظر إلى تطور الأداء من سنة إلى التالية، ثمة نمط متذبذب في إدماج المنظور الجنساني في وثائق الجمعية العامة ووثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية. وعلى الرغم من أن إدماج المنظور الجنساني في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة قد ازداد بصورة مطّردة، كان الاتجاه السائد أكثر تقلباً في التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية. وفي حين ازداد العدد المطلق للتقارير التي تعكس المنظور الجنساني بشكل قوي من الناحية النوعية، ظلت الإشارات الجنسانية ذات مستويات التغطية و/أو الجودة المنخفضة تمثل النسبة الأكبر.

٣ - وكان التقدم المحرز أبطأ وأكثر تفاوتاً فيما يتعلق بالقرارات المراعية للمنظور الجنساني. ولم تحقّق الجمعية العامة بعد معدل ٥٠ في المائة للقرارات الصادرة في دورة ما التي يمكن وصفها بأنها مراعية للمنظور الجنساني، وهو الهدف الذي حققه المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تجاوزه ثلاث مرات منذ عام ٢٠١٠، وإن كان بشكل غير متسق. وعلى الرغم من أن عدد القرارات المراعية للمنظور الجنساني التي اتخذتها الجمعية العامة قد شهد زيادة ملحوظة في المطلق، فإن نسبة القرارات المتخذة ذات المستوى المنخفض من التركيز على المسائل الجنسانية قد ازدادت بشكل غير متناسب إذا ما قورنت بالقرارات ذات مستويات التركيز المتوسطة أو المرتفعة.

ثانياً - أداء مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية على صعيد إدماج منظور جنساني في أعمالها

٤ - يستند هذا التقرير إلى تحليل لمضمون التقارير المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتيها الثانية والسبعين والثالثة والسبعين والقرارات التي اتخذتها الجمعية في هاتين الدورتين، إضافة إلى تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية في دورتي المجلس لعامي ٢٠١٧ (تموز/يوليه ٢٠١٧ - تموز/يوليه ٢٠١٨) و ٢٠١٨ (تموز/يوليه ٢٠١٨ - تموز/يوليه ٢٠١٩). وجرى أيضاً تحليل القرارات التي اتخذها المجلس ولجانه الفنية. والتقارير والقرارات التي درست هي تلك التي كانت متاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وفي الحالات التي قُدمت فيها الوثائق إلى أكثر من هيئة حكومية دولية أو لجنة، لم يُنظر في تلك الوثائق إلا مرة واحدة فقط. ونظراً لاستخدام المنهجية ذاتها على مدى تسعة أعوام حتى الآن، فإن تحليل الاتجاهات يوثّق تغيّرات حدثت بمرور الوقت. ولما كان هذا التقرير يقدّم كل سنتين، فقد جرى في التحليلات والمداول

والأشكال، حسب الانطباق، تناول البيانات المتعلقة بدورتي الجمعية العامة الثانية والسبعين والثالثة والسبعين ودورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

ألف - المنهجية

٥ - دُرست الوثائق المستعرضة من أجل هذا التقرير للاستدلال على إدماجها منظورا جنسانيا، وهو ما يتجلى في احتوائها على الكلمات الرئيسية التالية: جنساني، جنس، امرأة، رجل، فتاة، فتى (بما في ذلك صيغ الجمع والثنية)، أنثى، ذكر، جنسي، إنجابي، نفاسي. واعتُبر أن الوثائق التي وردت فيها إحدى تلك الكلمات الرئيسية مرة واحدة على الأقل هي وثائق تتضمن منظورا جنسانيا. أما النتائج الإيجابية الزائفة، مثل الإشارات إلى "كارثة من صنع الإنسان" (حيث ترد كلمة "man" (رجل) في العبارة الإنكليزية "man-made disaster") أو "استغلال جنسي" حيث لا يشار إلى جنس الضحايا/الناجين أو مرتكبي الاعتداءات أو أي معلومات أخرى تدل على إدماج منظور جنساني، فلم تؤخذ في الاعتبار.

٦ - والكلمات المختارة المشار إليها أعلاه هي تلك الأكثر ورودا في التقارير والقرارات التي تعالج المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. والوثائق التي اجتازت مرحلة الفرز الأولى هذه جرى تحليلها بشكل متعمق لتقييم مدى انعكاس المنظور الجنساني فيها والمستوى النوعي لذلك الانعكاس.

باء - النتائج الكمية

٧ - في المجموع، استُعرض لأغراض هذا التحليل ٢٨٥ تقريراً من تقارير الأمين العام و ٣٤٥ قراراً من قرارات الهيئات الحكومية الدولية التي خضع عملها للاستعراض. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كانت الجمعية العامة قد نظرت وحدها في ٢٤٣ تقريراً للأمين العام واتخذت ٢٩٨ قراراً. واستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته لعام ٢٠١٨، سبعة تقارير للأمين العام واتخذ ٣٠ قراراً. ونظرت اللجان الفنية، بما لا يشمل لجنة وضع المرأة، في ٣٥ تقريراً للأمين العام واتخذت ١٧ قراراً. وبالتالي فقد كان لدى الهيئات الحكومية الدولية المشمولة بالتحليل الكثير من الفرص لإدماج منظورات جنسانية في عملها.

الجدول ١

التقارير والقرارات، ٢٠١٣-٢٠١٨

الهيئة	التقارير						القرارات					
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الجمعية العامة	٢٤٩	٢٣٨	٢٥٩	٢٤٥	٢٣١	٢٤٣	٢٧٥	٢٨٠	٢٦٧	٢٨٨	٢٧٩	٢٩٨
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٥	١٢	١١	٨	١١	٧	٤٣	٣٠	٣٠	٢٨	٣٢	٣٠
اللجان الفنية	٣٣	٣٣	٣٣	٢٩	٣٢	٣٥	٣١	١٨	١٦	١٢	١٧	١٧
المجموع	٢٩٧	٢٨٣	٣٠٣	٢٨٢	٢٧٤	٢٨٥	٣٤٩	٣٢٨	٣١٣	٣٢٨	٣٢٨	٣٤٥

٨ - وبين الجدول ١ الاتجاهات على مر الزمن بالنسبة لعدد التقارير والقرارات الصادرة عن كل هيئة في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨^(١). ولم يشهد مجموع التقارير المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية المستعرضة سوى قدر ضئيل من التباين خلال السنوات الست السابقة. وقد ارتفع العدد الإجمالي للقرارات التي اتخذها جميع الهيئات في عام ٢٠١٨ إلى مستوى مقارب لمستوى عام ٢٠١٣، وكانت الزيادة الأكبر في عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

٩ - وكانت هناك ثلاثة قرارات للجمعية العامة ينعصر تركيزها في مسائل المساواة بين الجنسين، وهي القرار ١٤٦/٧٣ بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، والقرار ١٤٨/٧٣، المعنون "تكتيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي"، والقرار ١٤٩/٧٣، بشأن تكتيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

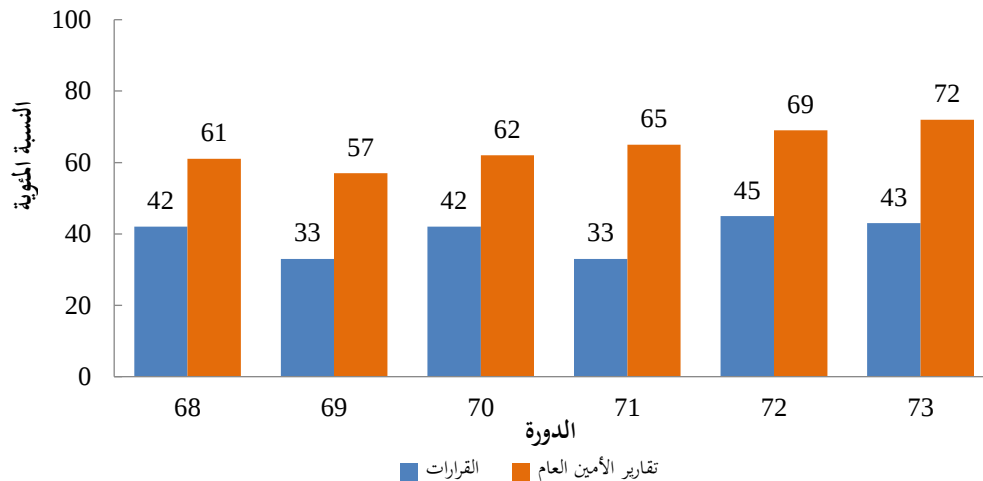
١٠ - وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ قرارات سنوية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (انظر القرار ٧/٢٠١٨) وبشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (انظر القرار ١٠/٢٠١٨). وفي حين أن من الأهمية بمكان أن تتناول الهيئات الحكومية الدولية مسائل المساواة بين الجنسين على نحو محدد الهدف ومركّز، من المهم أيضاً تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات العمل.

١ - الجمعية العامة

١١ - يبين الشكل الأول الزيادة المستمرة والمطردة للنسبة المئوية لتقارير الأمين العام التي تتضمن منظورا جنسانيا. وبعد فترة من التقلب، بلغت النسبة المئوية الإجمالية لقرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا ذروتها عند ٤٥ في المائة في الدورة الثانية والسبعين، ولكن حدث انخفاض طفيف إلى ٤٣ في المائة في الدورة الثالثة والسبعين.

الشكل الأول

النسب المئوية لوثائق الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا



(١) وردت المعلومات المتعلقة بالفترة ٢٠١١-٢٠١٦ في التقرير السابق (A/72/203).

(أ) تقارير الأمين العام

١٢ - تدعم تقارير الأمين العام المناقشات الحكومية الدولية، ويمكن أن يسترشد بها في القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية. ومن تقارير الأمين العام الـ ٢٤٣ المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، كان هناك ١٧٤ تقريراً (٧٢ في المائة) يتضمن منظوراً جنسانياً، في زيادة بواقع ٧ نقاط مئوية مقارنةً بالدورة الحادية والسبعين، وهو أكبر رقم تحقق منذ الدورة الثامنة والستين (انظر الشكل الأول والجدول ٢)^(٢). وتتوافق هذه النتيجة مع الالتزام الذي أعلنه الأمين العام بجعل المساواة بين الجنسين في صميم عمل المنظمة، بما في ذلك من خلال إدراج التحليلات الجنسانية في التقارير المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية والاعتراف بالمساهمة الإيجابية للمرأة كعامل من عوامل التغيير. وهي تؤكد أن اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتم مراعاتها في طائفة واسعة من المجالات الفنية.

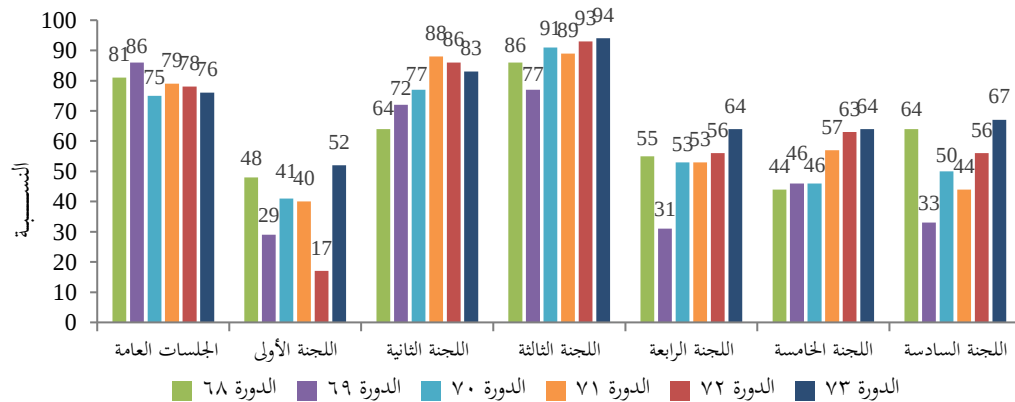
الجدول ٢

تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

الهيئة المقدمة إليها التقارير	عدد التقارير	العدد	النسبة المئوية	التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً
الجلسات العامة	٤٩	٣٧	٧٦	
اللجنة الأولى	٢٩	١٥	٥٢	
اللجنة الثانية	٣٠	٢٥	٨٣	
اللجنة الثالثة	٣٥	٣٣	٩٤	
اللجنة الرابعة	١٤	٩	٦٤	
اللجنة الخامسة	٧٤	٤٧	٦٤	
اللجنة السادسة	١٢	٨	٦٧	
المجموع	٢٤٣	١٧٤	٧٢	

الشكل الثاني

الاتجاهات على صعيد نسبة تقارير الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، حسب اللجنة الرئيسية



(٢) هذه هي أعلى نسبة مئوية تقاس خلال دورات الجمعية العامة التسع التي جرى تحليل بياناتها ذات الصلة، أي منذ الدورة الرابعة والستين.

١٣ - وبين الدورتين الحادية والسبعين والثالثة والسبعين، كانت الزيادة في النسبة المئوية للتقارير التي تضمنت منظورا جنسانيا تعزى أساسا إلى زيادة عدد التقارير من هذا النوع المقدمة إلى اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي)، واللجنة الرابعة (المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار)، واللجنة السادسة (القانونية)، بواقع ١٢ و ١١ و ٢٣ نقطة مئوية، على التوالي (انظر الشكل الثاني). وازدادت نسبة التقارير التي تدمج منظورا جنسانيا المقدمة إلى اللجنة الثالثة (الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية) واللجنة الخامسة (شؤون الإدارة والميزانية) بواقع ٥ و ٧ نقاط مئوية، على التوالي، بينما ازدادت نسبة تلك المقدمة إلى اللجنة الثانية (الشؤون الاقتصادية والمالية) والجلسات العامة للجمعية العامة بواقع ٣ و ٥ نقاط مئوية، على التوالي.

(ب) القرارات

الجدول ٣

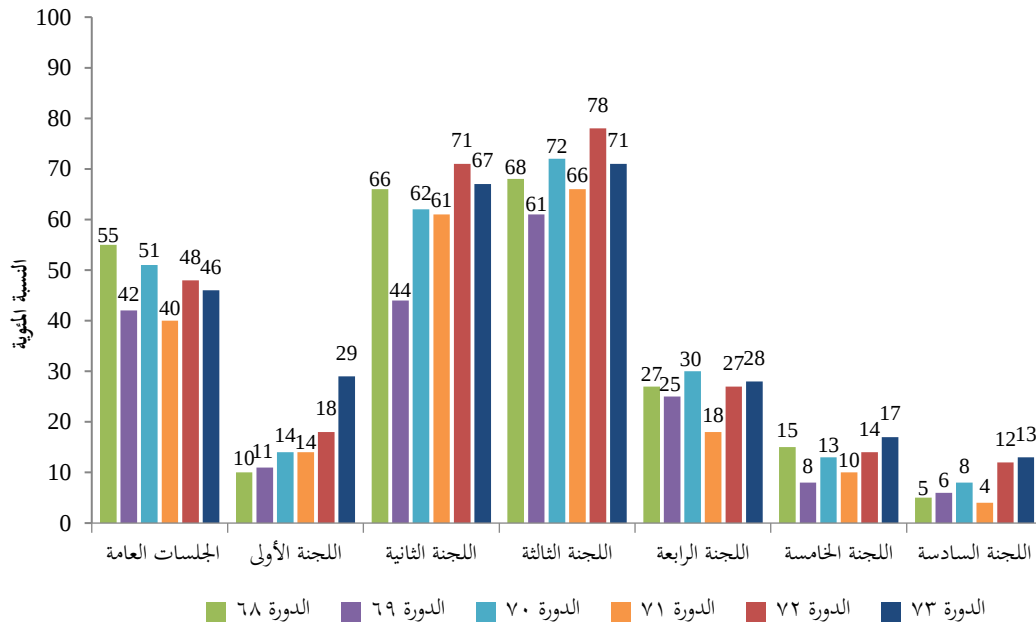
قرارات الجمعية العامة المتخذة في الدورة الثالثة والسبعين التي تتضمن منظورا جنسانيا

الهيئة مصدر القرار	عدد القرارات	النسبة المئوية من مجموع القرارات	التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا	
			العدد	النسبة المئوية
الجلسات العامة	٦٣	٢١	٢٩	٤٦
اللجنة الأولى	٦٣	٢١	١٨	٢٩
اللجنة الثانية	٣٩	١٣	٢٦	٦٧
اللجنة الثالثة	٥٦	١٩	٤٠	٧١
اللجنة الرابعة	٣٦	١٢	١٠	٢٨
اللجنة الخامسة	١٨	٦	٣	١٧
اللجنة السادسة	٢٣	٨	٣	١٣
المجموع	٢٩٨	١٠٠	١٢٩	٤٣

١٤ - كان ٤٣ في المائة من مجموع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين متضمنا منظورا جنسانيا، مقابل ٣٣ في المائة (٩٦ قرارا) من القرارات المتخذة في الدورة الحادية والسبعين. ورقم الـ ٤٣ في المائة هذا هو ثاني أعلى معدل منذ بدء إجراء هذا التحليل، عندما أجري للدورة الحادية والستين (التي تضمنت ٢٣ في المائة من قراراتها منظورا جنسانيا)، وهو يقل بالكاد عن نسبة ٤٥ في المائة التي تحققت في الدورة الثانية والسبعين.

الشكل الثالث

قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، حسب الهيئة



١٥ - وقد ازدادت نسبة القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً من بين القرارات المتخذة في جميع اللجان الرئيسية وفي الجلسات العامة للجمعية العامة خلال فترة السنتين التي تغطي الدورات الحادية والسبعين إلى الثالثة والسبعين (انظر الجدول ٣ والشكل الثالث). وعلى غرار السنوات السابقة، سجلت اللجنة الثانية (٦٧ في المائة) واللجنة الثالثة (٧١ في المائة) أعلى نسبتي لهذه القرارات، وهو ما يمثل زيادة بواقع ٦ و ٥ نقاط مئوية، على التوالي، مقارنةً بالدورة الحادية والسبعين. وضاعفت اللجنة الأولى عدد قراراتها التي أدمجت منظوراً جنسانياً، من ٩ (١٤ في المائة) في الدورة الحادية والسبعين إلى ١٨ (٢٩ في المائة) في الدورة الثالثة والسبعين.

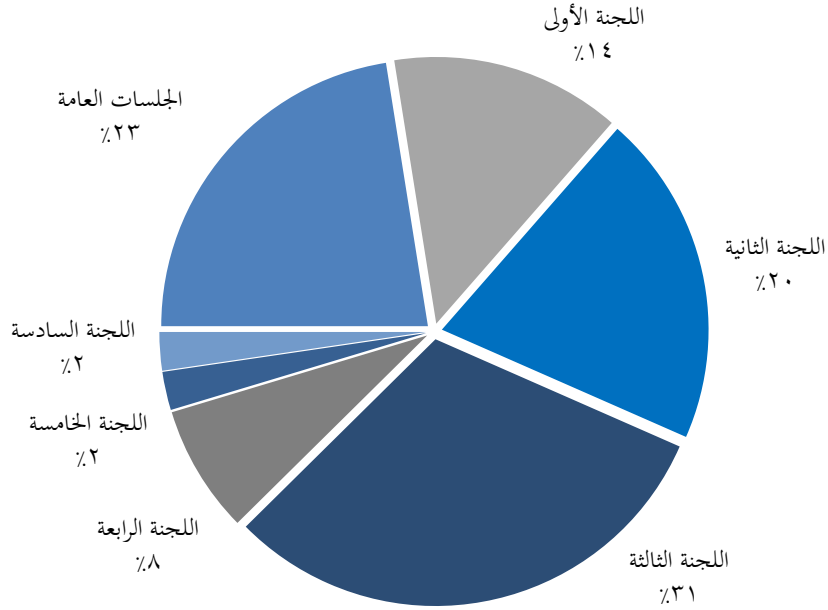
١٦ - وعلى غرار السنوات السابقة، ففي الجلسات العامة للجمعية العامة واللجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة، اتخذ عدد أكبر نسبياً من القرارات، واتخذ عدد أقل من القرارات في اللجنتين الخامسة والسادسة، وهو الأمر الذي يؤثر في الزيادة التناسبية لحصة القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً (انظر الجدول ٣). وكانت هناك زيادة طفيفة في العدد الكلي للقرارات المتخذة في الدورة الثالثة والسبعين، بالمقارنة مع الدورة الحادية والسبعين، من قبل الجلسات العامة للجمعية العامة (زيادة بواقع خمسة قرارات)، واللجنة الثانية (زيادة بواقع ثلاثة قرارات)، واللجنة الثالثة (زيادة بواقع ستة قرارات)، واللجنة الرابعة (زيادة بواقع قرارين). وعلى النقيض من ذلك، فإن عدد القرارات التي اتخذتها اللجان الأولى والخامسة والسادسة انخفض بواقع قرار واحد وثلاثة قرارات وقرارين، على التوالي.

١٧ - ويبين الشكل الثالث الاتجاهات خلال الدورات الست السابقة في نسبة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً. وتمثل المستويات التي حققتها اللجان الأولى والخامسة والسادسة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة أعلى مستويات لها منذ الدورة الثامنة والستين. وفي فترة السنتين التي تغطي الدورتين الحادية والسبعين والثالثة والسبعين، كانت أبرز الزيادات هي التي تحققت في اللجان الأولى

والرابعة والخامسة والسادسة، حيث ارتفعت النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا من ١٤ إلى ٢٩ في المائة، ومن ١٨ إلى ٢٨ في المائة، ومن ١٠ إلى ١٧ في المائة، ومن ٤ إلى ١٣ في المائة، على التوالي. وجاءت النسبة المئوية لهذه القرارات في اللجنتين الثانية والثالثة دون أعلى مستويين لهما (٧١ و ٧٨ في المائة على التوالي) اللذين تحققا في الدورة الثانية والسبعين. وكان ٥٥ في المائة من القرارات المتخذة في الجلسات العامة للجمعية العامة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة يتضمن منظورا جنسانيا، وهي أعلى نسبة حتى الآن؛ وظلت النسبة المئوية أدنى من هذا المستوى بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين. وقد اتخذت الجلسات العامة للجمعية العامة واللجان الأولى والرابعة والخامسة والسادسة مجتمعة نحو ثلثي القرارات، ولم يقترب بعد عددٌ من هذه الهيئات من بلوغ محطة تضمين ٥٠ في المائة من قراراتها منظورا جنسانيا، وهو ما يشير إلى وجود فرصة كبيرة لزيادة الاهتمام بإدماج المنظورات الجنسانية.

الشكل الرابع

مصادر جميع قرارات الجمعية العامة المتخذة في الدورة الثالثة والسبعين التي تتضمن منظورا جنسانيا

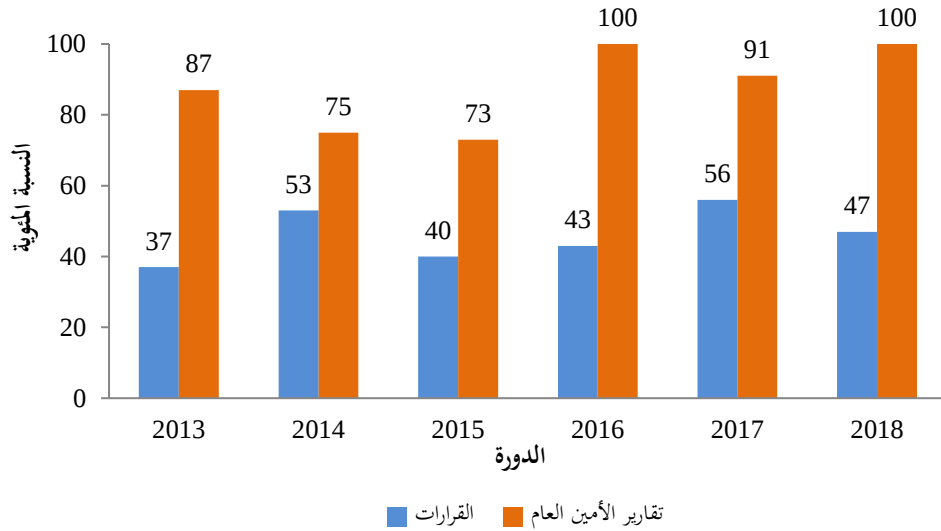


١٨ - ويبين الشكل الرابع أن اللجنة الثالثة لا تزال تساهم بالنصيب الأكبر من القرارات المراعية للمنظور الجنساني، وهو ما يمثل نسبة ٣١ في المائة من العدد الإجمالي لهذه القرارات. وتساهم اللجنتان الثانية والثالثة مجتمعتين بأكثر من نصف (٥١ في المائة) القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا. وعلى الرغم من هذا متوافق مع الاتجاهات السائدة في الدورات السابقة، فإن نسبة قرارات هاتين اللجنتين انخفضت من ٥٨ في المائة في الدورة الحادية والسبعين، وهو ما يشير إلى أن اللجان الأخرى زادت من مساهمتها بالقرارات المراعية للمنظور الجنساني. وكان أكبر تحسن هو الذي حققته اللجنة الأولى، التي ازداد نصيبها من ٩ إلى ١٤ في المائة. غير أنه بوجه عام، لا تزال مساهمات اللجان متباينة، ولا تزال هناك فرص إضافية كبيرة لتحقيق مزيد من الفعالية في إدماج المنظورات الجنسانية في أعمالها، سواء من حيث التغطية أو النوعية.

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية

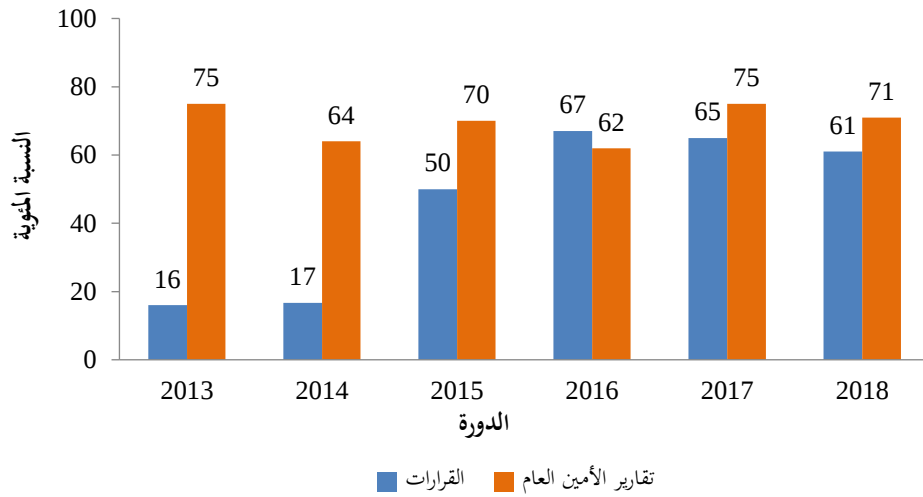
الشكل الخامس

وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظورا جنسانيا، ٢٠١٣-٢٠١٨



١٩ - يبين الشكل الخامس الاتجاه غير المتسق نوعا ما الملاحظ على أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي من حيث إدماج المنظور الجنساني في قراراته. وعلى الرغم من حدوث زيادة بمقدار ٤ نقاط مئوية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٨، من ٤٣ إلى ٤٧ من في المائة، لم يتمكن المجلس من تكرار ذروة أدائه التي حققها في عام ٢٠١٧، حين تضمن ٥٦ في المائة من قراراته منظورا جنسانيا. وفي عام ٢٠١٨، بلغت النسبة المئوية لتقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس التي تتضمن منظورا جنسانيا الرقم القياسي عند ١٠٠ في المائة، كما سبق لها بلوغه في عام ٢٠١٦، في زيادة عن المستوى الأدنى بقليل عند ٩١ في المائة الذي تحقق في دورة عام ٢٠١٧. وكان حجم العينة المستخدمة في التحليل صغيرا (سبعة تقارير)، على غرار السنوات السابقة (انظر الجدول ١). وينتج عن صغر حجم العينة، ولا سيما في حالة المجلس، تقلبا ملحوظا في النسب المئوية من سنة إلى أخرى.

الشكل السادس
وثائق اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً



٢٠ - ويبين الشكل السادس انخفاضاً بواقع ٦ نقاط مئوية في القرارات المتخذة من اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً، من أعلى مستوياتها عند ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠١٨، وزيادة في نسبة تقارير الأمين العام المقدمة إلى اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً، من ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٨. بيد أن هذه الأخيرة لا تزال دون الذروة التي تم بلوغها عند ٧٥ في المائة في كل من عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧.

(أ) تقارير الأمين العام

الجدول ٤

تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً

التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً ^(١)			الهيئة التي قُدمت إليها التقارير
النسبة المئوية	العدد الإجمالي للتقارير	العدد	
١٠٠	٧	٧	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٧١	٢٥	٣٥	اللجان الفنية التابعة للمجلس
٨٦	٦	٧	لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
٦٧	٢	٣	لجنة المخدرات
١٠٠	٢	٢	اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
٣٠	٣	١٠	اللجنة الإحصائية
١٠٠	٥	٥	لجنة السكان والتنمية
١٠٠	٣	٣	لجنة التنمية الاجتماعية
٨٠	٤	٥	منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة لأن عملها يركز حصراً على مسائل المساواة بين الجنسين.

٢١ - وكما هو الحال بالنسبة للجمعية العامة، فإن تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتضمن منظوراً جنسانياً بمعدل أعلى من الذي سجلته القرارات (انظر الجدول ٤ والشكلين الخامس والسادس). وجميع التقارير السبعة المقدمة إلى المجلس في عام ٢٠١٨ قد أدمجت قضايا المساواة بين الجنسين.

٢٢ - ومن التقارير الـ ٣٥ المقدمة من الأمين العام إلى اللجان الفنية في عام ٢٠١٨، تضمن ٢٥ تقريراً (٧١ في المائة) منظوراً جنسانياً (انظر الشكل السادس والجدول ٤). وجميع التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة السكان والتنمية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تضمن منظوراً جنسانياً. ومن التقارير المقدمة إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، تضمنت أغلبية كبيرة (٨٦ في المائة و ٨٠ في المائة على التوالي) منظورات جنسانية. وأدمج ثلاثة من التقارير العشرة المقدمة إلى اللجنة الإحصائية منظوراً جنسانياً. وعلى الرغم من أن عدد التقارير المقدمة إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٨ كان أعلى من عدد التقارير المقدمة إلى أي لجنة أخرى، فقد حققت هذه التقارير أدنى معدل لإدماج المنظور الجنساني (٣٠ في المائة).

(ب) القرارات

الجدول ٥

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً، ٢٠١٨

التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً ^(أ)			
الهئية مصدر القرار	العدد الكلي للقرارات	العدد	النسبة المئوية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣٠	١٤	٤٧
اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٨	١١	٦١
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	٦	٤	٦٧
لجنة المخدرات	١١	٦	٥٥
لجنة السكان والتنمية ^(ب)	صفر	صفر	صفر
لجنة التنمية الاجتماعية	صفر	صفر	صفر
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	صفر	صفر	صفر
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	١	١	١٠٠

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة لأن عملها يركز حصراً على مسائل المساواة بين الجنسين. وفي العادة لا تتخذ اللجنة الإحصائية سوى مقررات، ولم يجر تناول مقرراتها تلك في هذا التحليل.

(ب) اتخذت لجنة السكان والتنمية ٤ مقررات ولم تتخذ قرارات.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٨، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠ قراراً، في زيادة بواقع قراراتين عن عام ٢٠١٦ (انظر الجدول ٥)^(٣). وكان ٤٧ في المائة من هذه القرارات مراعيًا للمنظور الجنساني، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ٤ نقاط مئوية، بالمقارنة مع دورة المجلس لعام ٢٠١٦ (انظر الشكل الخامس والجدول ٥). وبالتالي فإن النسبة المئوية لقرارات المجلس التي راعت المسائل الجنسانية قد استمرت في التذبذب، حيث سجلت نقصاناً من ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٦، ثم ازدادت إلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٨. وهذا التباين قد يعزى جزئياً إلى الأحجام الصغيرة نسبياً للعينات، التي تراوحت بين ٢٨ و ٣٢ قراراً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن القرارات الإجرائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قلماً تشمل منظورات جنسانية. وفي عام ٢٠١٨، اتخذ المجلس خمسة قرارات إجرائية لم يتضمن أربعة منها منظورا جنسانياً^(٤).

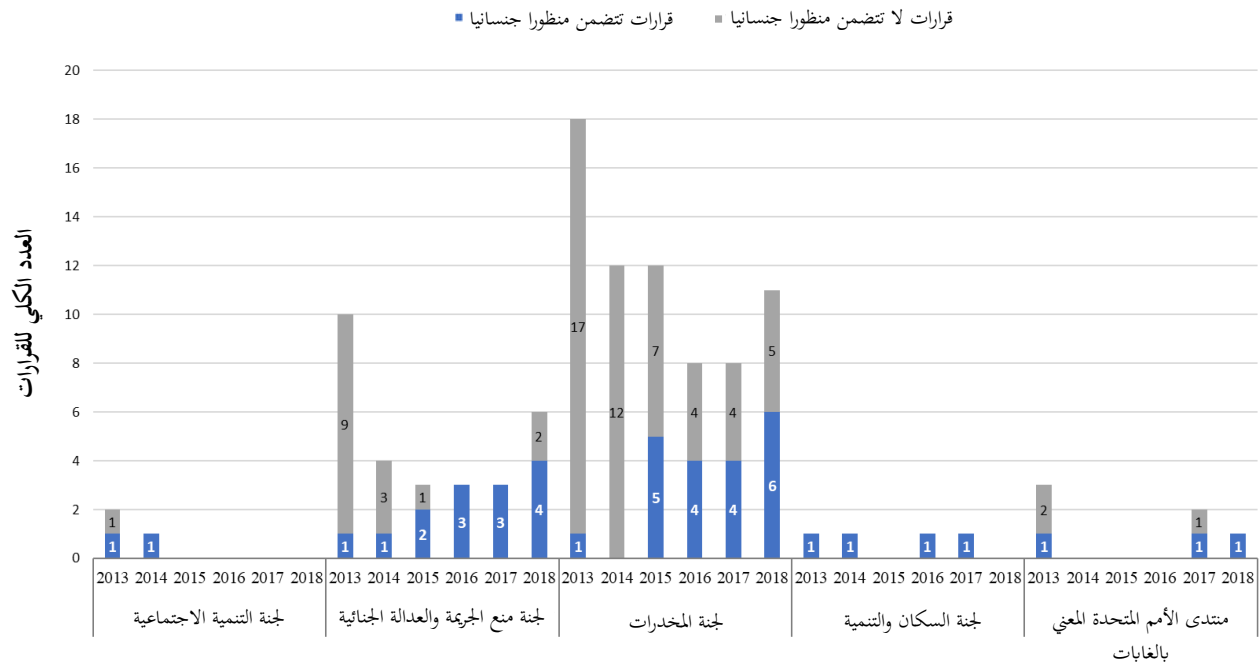
٢٤ - وكان تسعة من القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتضمنة لمنظور جنساني قد صيغت مشاريعها في بادئ الأمر من قبل لجان فنية هي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (قرار واحد)، ولجنة التنمية الاجتماعية (ثلاثة قرارات)، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (قراران)، ولجنة وضع المرأة (٣ قرارات)، وأوصي بأن يعتمد المجلس. وتشكل هذه القرارات ٦٤ في المائة من قرارات المجلس المراعية للمنظور الجنساني، وهو ما يؤكد الأهمية الحيوية للمساهمات المراعية للاعتبارات الجنسانية التي تقدمها اللجان الفنية لأعمال المجلس. وكان خمسة من القرارات المراعية للاعتبارات الجنسانية مصدرها الأصلي هو المجلس، مما يشير إلى وجود فرص لإيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا الجنسانية.

٢٥ - واختلف عدد القرارات التي اتخذتها اللجان الفنية اختلافاً شديداً، كما هو مبين في الشكل السابع. فقد كانت لجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات هي اللجان الوحيدة التي اتخذت قرارات في عام ٢٠١٨، واكتفى جميع اللجان الفنية الأخرى إما بإعداد مشاريع القرارات لكي يبت فيها المجلس (انظر الفقرة ٢٣) أو اتخاذ مقررات، كما هو الحال بالنسبة للجنة الإحصائية. ويبين الشكل السابع أيضاً التذبذب في أعداد القرارات المتخذة بمرور الزمن من جانب لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك القرارات التي تتضمن منظورا جنسانياً. وبالنظر إلى تلك الأرقام، لا يزال من الضروري أن تواصل هاتان اللجنتان إدماج المنظورات الجنسانية في كامل نطاق أعمالهما.

(٣) مشاريع القرارات التي تقدمها اللجان الفنية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو إلى الجمعية العامة من خلال المجلس، للبت فيها يتم احتسابها مرة واحدة تحت الهيئة التي اتخذت القرار في النهاية.

(٤) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠١٨ بشأن ترتيبات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل السابع قرارات اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً



ملاحظة: لم يُدرج سوى اللجان الفنية التي اتخذت قرارات في الدورات المعقودة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨.

٢٦ - وكما حدث في السنوات السابقة، لم تُدرج أعمال لجنة وضع المرأة في تحليل المضمون الذي يغطيه هذا التقرير، تجنباً لانحياز النتائج. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٨، واصلت اللجنة تعزيز الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وكان لعملها دور محوري في التنفيذ المعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة بشأن الموضوع ذي الأولوية المعنون "التحديات والفرص في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في المناطق الريفية"، حددت الخطوات اللازمة للتغلب على أوجه عدم المساواة المستمرة، والتميز والعوائق التي تواجهها النساء والفتيات المقيمت في المناطق الريفية، والتدابير الملموسة اللازمة لإخراج جميع النساء والفتيات الريفيات من الفقر وإعمال حقوقهن وضمان رفاههن وإكسابهن القدرة على الصمود (انظر E/2018/27-E/CN.6/2018/20، الفصل الأول، الفرع ألف). وحثّت اللجنة الحكومات وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ إجراءات لتعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تمكين جميع النساء والفتيات الريفيات وتعزيز القدرة الجماعية لجميع النساء والفتيات الريفيات على إسماع أصواتهن والاضطلاع بالأدوار القيادية والمشاركة في عمليات صنع القرار. واتخذت اللجنة قراراتين وقدمت ثلاثة مشاريع قرارات ليعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

جيم - التحليل المتعمق

٢٧ - يشكل مستوى الاهتمام الذي يولى لمسائل المساواة بين الجنسين ومواقع الإشارات إلى هذه المسائل في التقارير والقرارات مؤشراً على الأهمية التي تولي لإدماج المنظورات الجنسانية. ويبين التحليل المتعمق أن التقارير والقرارات كثيراً ما تتفاوت بقدر كبير من حيث مستوى الاهتمام الذي يولى للمسائل الجنسانية.

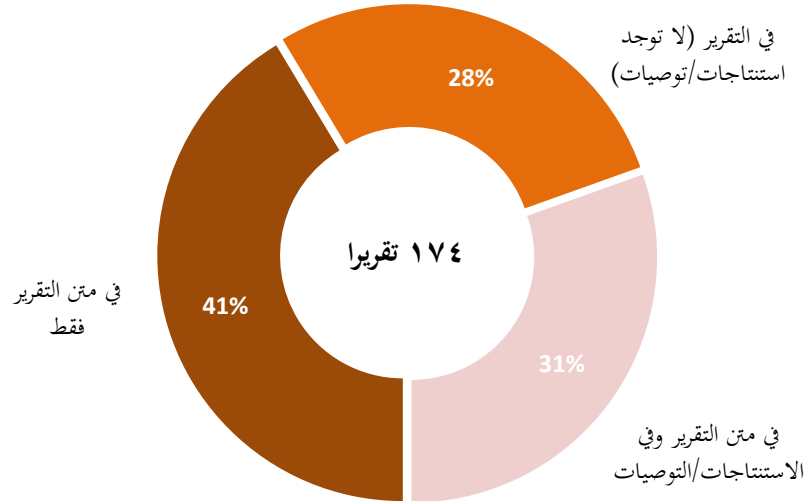
١ - مواقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية

٢٨ - يُحدّد موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في الوثائق الحكومية الدولية درجة بروز الإشارة في الوثيقة، وهو ما قد يؤثر على احتمال اتخاذ إجراءات متابعة بشأنها. وتوجّه تقارير الأمين العام المزيد من الاهتمام إلى مسائل المساواة بين الجنسين عندما لا يُكتفى بإيراد الإشارات في متن التقرير فحسب، بل ويتم إيرادها في الاستنتاجات والتوصيات أيضاً. وبالمثل، يكون التشديد في القرارات على مسائل المساواة بين الجنسين أقوى حين يشار إلى هذه المسائل في فقرات كل من الديباجة والمنطوق، وحين تتضمن تلك القرارات إجراء أو التزاماً محدداً لمعالجة المسألة الجنسانية المتناولة. وقد اقتصر هذا التقييم على وثائق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك للحفاظ على إمكانية المقارنة مع بيانات السنوات السابقة^(٥).

(أ) تقارير الأمين العام

الشكل الثامن

مواقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة

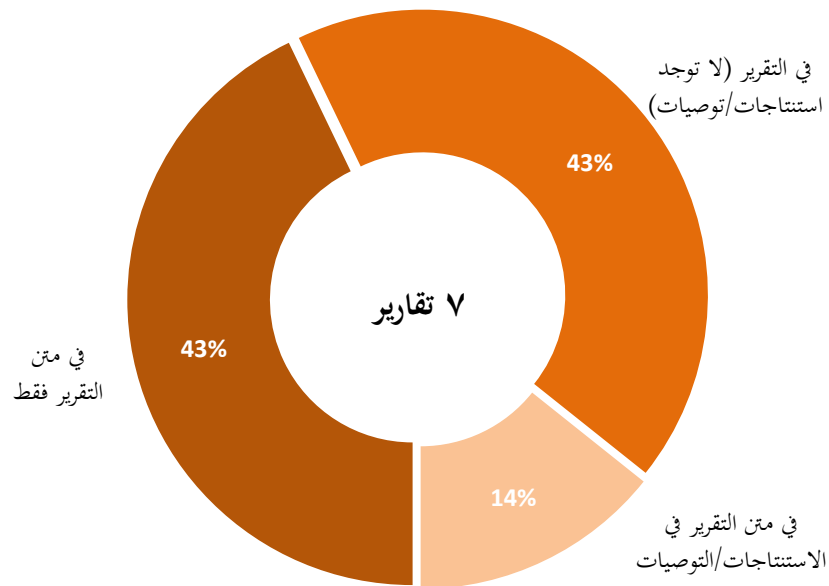


ملاحظة: كان هناك تقرير واحد يتضمن إشارات في الفرع المتعلق بالاستنتاجات أو التوصيات فقط. وأدرج ذلك التقرير في فئة "إشارات في متن التقرير وفي الاستنتاجات والتوصيات".

(٥) تماشياً مع الممارسة السابقة، لم يتم تقييم وثائق اللجان الفنية.

٢٩ - وعلى ضوء تحليل لمواقع الإشارات ذات الصلة الواردة في تقارير الأمين العام الـ ١٧٤ التي تتضمن منظورا جنسانيا، تبين أنه في ما يزيد على الثلث بقدر لا بأس به (٤١ في المائة)، وردت الإشارات المنطوية على اهتمام مكرّس للمسائل الجنسانية في متن الوثيقة فقط، وإن كان هذا يمثل زيادة بواقع ٨ نقاط مئوية بالمقارنة مع التقارير المقدمة إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وكان ما مجموعه ٢٨ في المائة يتضمن إشارات في المتن وفي فرع الاستنتاجات والتوصيات. وعلى الرغم من أن عدد التقارير المقدمة إلى الدورة الثالثة والسبعين التي تضمنت منظورا جنسانيا كانت أعلى من أي وقت مضى، فإن النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن إشارات في متن التقرير وفي فرع الاستنتاجات والتوصيات لم تتغير عن الدورة الحادية والسبعين. وكان ما مجموعه ٣١ في المائة من التقارير التي جرى إدماج المنظورات الجنسانية فيها لا يتضمن فرعاً مستقلاً للاستنتاجات والتوصيات (انظر الشكل الثامن).

الشكل التاسع
مواقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في تقارير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
في عام ٢٠١٨



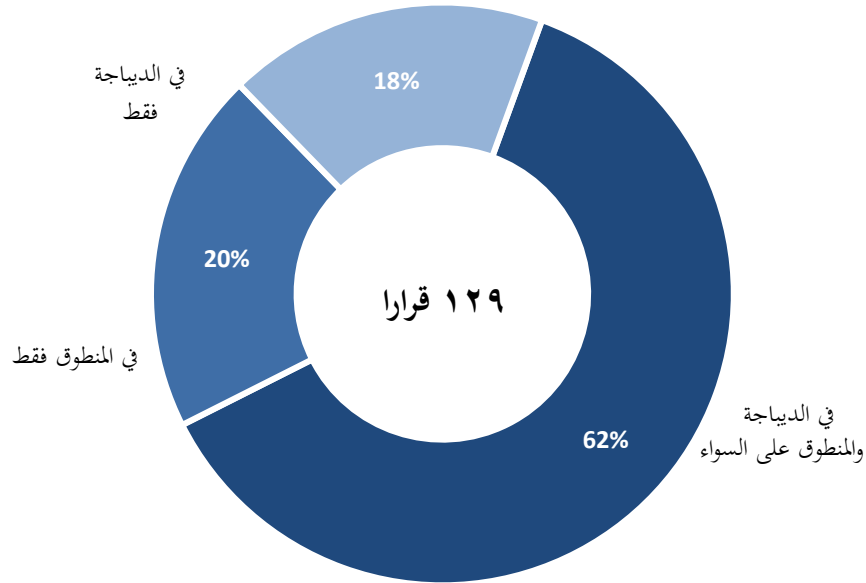
٣٠ - وكما هو مبين في الشكل التاسع، من بين التقارير السبعة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظورا جنسانيا، كان ٤٣ في المائة يتضمن إشارات في المتن وفي فرع الاستنتاجات والتوصيات، وهو ما يمثل زيادة عن نسبة ٣٠ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٦. وكان ما مجموعه ٤٣ في المائة يتضمن هذه الإشارات في متن الوثيقة فقط، وهو ما يمثل انخفاضاً عن نسبة ٥٠ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٦، وكان ١٤ في المائة (تقرير واحد) لا يتضمن فرعاً مستقلاً للاستنتاجات والتوصيات، وهو ما يمثل انخفاضاً عن نسبة ٣٩ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٦.

٣١ - ويشير التحليل الوارد أعلاه إلى وجود مجال لقيام الإدارات المقدّمة للوثائق بزيادة إدماج المنظورات الجنسانية في التقارير، ولا سيما في الفروع المخصصة للاستنتاجات والتوصيات، وبالتالي توفير أساس أقوى للتحرك الحكومي الدولي المراعي للمنظور الجنساني.

(ب) القرارات

الشكل العاشر

موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في قرارات الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة

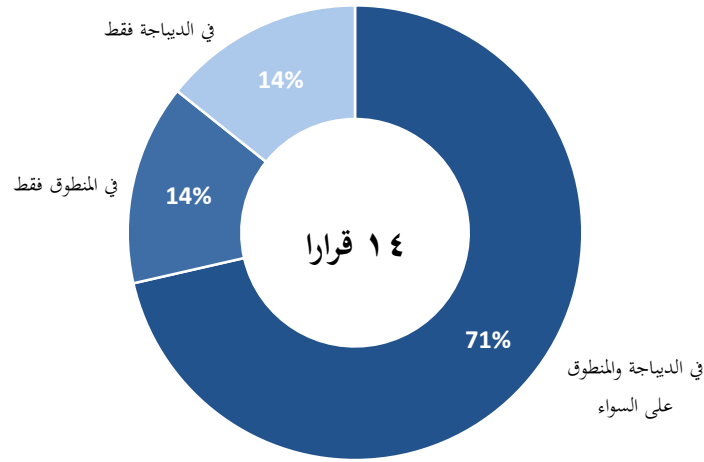


٣٢ - أظهر تحليل موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في قرارات الجمعية العامة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هذه الإشارات ترد في أغلب الأحيان في دياجة تلك القرارات ومنطوقها على السواء (انظر الشكلين العاشر والحادي عشر).

٣٣ - ومن أصل ١٢٩ من قرارات الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة المنطوية على منظور جنساني (من أصل مجموع قرارات الدورة البالغ ٢٩٨)، تضمنت نسبة ٦٢ في المائة إشارات في فقرات الدياجة والمنطوق على حد سواء (انظر الشكل العاشر). وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي والنسبة المئوية للقرارات المنطوية على منظور جنساني قد زاد من الدورة الحادية والسبعين، فإن فئة القرارات التي تتضمن إشارات من هذا القبيل في جزأي القرار قد انخفضت بنسبة ٤ نقاط مئوية، مقارنة بالفئة نفسها من قرارات الدورة الحادية والسبعين. وتضمن ما مجموعه ٢٠ في المائة من القرارات منظورا جنسانيا في المنطوق فقط، مما يمثل انخفاضا مقارنة بنسبة ٢٤ في المائة المسجلة في الدورة الحادية والسبعين، وتضمنت نسبة ١٨ في المائة من القرارات إشارات إلى المسائل الجنسانية حصرا في الدياجة، مما يمثل زيادة عن النسبة البالغة ١٠ في المائة المسجلة في الدورة الحادية والسبعين. وفي ضوء انخفاض عدد الإشارات في الفئتين الأوليين، وزيادة عدد الإشارات في الفئة الثالثة، ينبغي أن تبحث الجمعية العامة ولجانها الرئيسية في الدورة الرابعة والسبعين والدورات المقبلة عن فرص لإدراج المنظورات الجنسانية في جميع القرارات، لا سيما في المنطوق.

الشكل الحادي عشر

موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٨



٣٤ - من أصل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الـ ١٤ (٤٧ في المائة) المنطوية على منظور جنساني (انظر الشكل الحادي عشر)، تضمنت نسبة ٧١ في المائة إشارات إلى مسائل جنسانية في الديباجة والمنطوق على حد سواء، أي بزيادة قدرها ٤ نقاط مئوية، مقارنة بنسبة ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٦. أما القرارات المتبقية فقسمت بالتساوي، حيث تضمنت نسبة ١٤ في المائة منظورا جنسانيا في الديباجة فقط ونسبة ١٤ في المائة منظورا جنسانيا في المنطوق فقط. وشهدت الفئتان الأخيرتان انخفاضا طفيفا مقارنة بدورة عام ٢٠١٦ التي سجلتا فيها نسبتي ١٦ و ١٧ في المائة على التوالي. وتلك اتجاهات إيجابية يمكن للمجلس أن يبنى عليها العام المقبل.

٢ - التقييم النوعي

المنهجية

٣٥ - على الرغم من أن المنظورات الجنسانية قد ترد في فروع أو أجزاء رئيسية من تقرير أو قرار، فإن أثرها يتوقف على قوة التحليل واللغة المستخدمة فيها. ولتقييم هذه القوة، استعرضت تقارير الأمين العام والقرارات حسب متغيرين نوعيين هما تغطية مسائل المساواة بين الجنسين وجودة مناقشة المساواة بين الجنسين.

٣٦ - وقد اعتُبرت التغطية عالية المستوى في التقارير التي تضمنت فرعاً مخصصاً لمسائل المساواة بين الجنسين وإشارات عديدة إليها في الأجزاء المتبقية من التقرير، في حين اعتُبر وجود إشارة واحدة أو وجود عدد قليل من الإشارات المقتضبة تغطية منخفضة المستوى، وأما التغطية المتوسطة فتقع في منزلة بين المنزلتين. وقد وصف التحليل النوعي التقارير التي تضمنت إشارات عابرة مثل "بمن فيهم النساء" بأنها منخفضة الجودة، أما التقارير التي قدمت حقائق وأدلة دقيقة، بما في ذلك بيانات كمية مصنفة حسب الجنس و/أو تحليلات جنسانية واضحة، فقد صنفت بأنها تتراوح من متوسطة إلى عالية الجودة. ويشكل التقييم النوعي لمثل هذه التقارير خطوة هامة نحو التمييز بين الإشارات العابرة إلى المصطلحات الجنسانية والتحليلات الأكثر موضوعية لمسائل المساواة بين الجنسين.

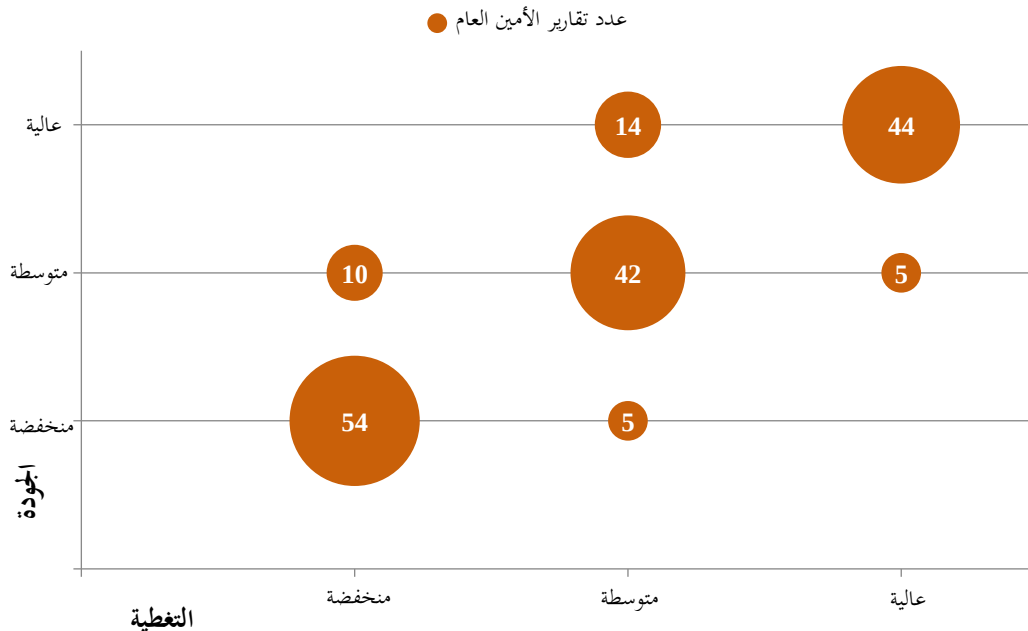
٣٧ - فعلى سبيل المثال، اعتُبر التقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/73/340) عالي الجودة، لأنه يعكس التحليل الجنساني في كامل الوثيقة وقد أولى اهتماما إلى العنف الجنسي والجنساني. وثمة مثال آخر هو تقرير أداء ميزانية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/621)، الذي أُبلغ فيه بطريقة متكاملة عن العمل المضطلع به دعما للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما تضمن التقرير المعنون "متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة" (A/73/213) تركيزا قويا بشكل خاص على المنظورات الجنسانية، إذ تضمن استعراضا لاتجاهات رعاية المسنات ودوافعها والآثار المترتبة عليها، في سياق العمل اللائق، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والهجرة، وعرض توصيات إلى الدول الأعضاء للحد من أعباء العمل غير المأجور في مجال الرعاية وعواقبه السلبية، التي تؤثر بصورة غير متناسبة على النساء، عن طريق التصدي للتنميّات الجنسانية والعمرية المرتبطة بالعمل في مجال الرعاية، وتشجيع تقاسم مسؤوليات الرعاية، وتوسيع نطاق الحصول على الرعاية القصيرة الأمد والخدمات العامة الداعمة والحماية الاجتماعية.

٣٨ - وحُلّلت القرارات حسب متغير واحد فقط، وصُنفت بأنها منخفضة التركيز أو متوسطة التركيز أو عالية التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين. واعتُبرت القرارات التي تضمنت إشارة واحدة أو بضع إشارات عابرة منخفضة التركيز. وتم تحديد القرارات ذات المستوى العالي من التركيز على المسائل الجنسانية بما تضمنته من كلمات رئيسية في عدة فقرات وإدراج صياغة معينة عن حالة واحتياجات النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان.

١' تقارير الأمين العام

الشكل الثاني عشر

تغطية الإشارات إلى مسائل المساواة بين الجنسين في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورة الثالث والسبعين للجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا وجودة تلك الإشارات، حسب تكرارها



٣٩ - يبيّن الشكل الثاني عشر توزيع تقارير الأمين العام حسب المتغيرين. ويبين توزيع التقارير حسب المحورين أن التقارير تباينت بشكل كبير من حيث تغطية مسائل المساواة بين الجنسين ومن حيث خصائص تلك الإشارات. وكان هناك اتجاه نحو الارتباط بين التغطية والجودة؛ فالتقارير التي خصصت حيزاً قليلاً لمسائل المساواة بين الجنسين لا تتضمن على الأرجح سوى إشارات سطحية، في حين أن التقارير ذات التغطية الواسعة تميل إلى أن تتضمن المزيد من المعلومات الدقيقة والتحليل الأعمق.

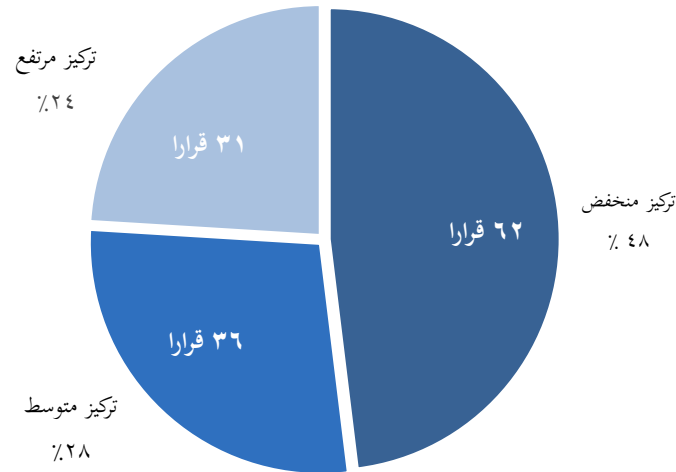
٤٠ - وفي الدورة الثالثة والسبعين، صُنّف ٤٤ تقريراً (٢٥ في المائة) من أصل ١٧٤ من التقارير التي تضمنت منظوراً جنسانياً بوصفها ذات مستويات عالية من التغطية والجودة، مقابل ٣٥ (٢١ في المائة) من أصل ١٦٠ من هذه التقارير في الدورة الحادية والسبعين. وتضم المجموعة الواقعة في مركز الشكل الثاني عشر ما مجموعه ٤٢ تقريراً (٢٤ في المائة) وتبيّن مستويات متوسطة من التغطية والجودة؛ وفي الدورة الثالثة والسبعين، كان ٣١ تقريراً (١٩ في المائة) من أصل ١٦٠ تقريراً يندرج في تلك الفئة. وأكبر مجموعة من التقارير في الشكل الثاني عشر تتضمن ٥٤ تقريراً صُنّفت بأنها ذات مستويات منخفضة من التغطية والجودة، مما يمثل نسبة ٣١ في المائة من مجموع عدد التقارير التي تشمل منظوراً جنسانياً. وتضمنت المجموعة المناظرة في الدورة الحادية والسبعين ٥٢ تقريراً (٣٣ في المائة).

٤١ - وفي المجموعات الصغيرة غير تلك التي تنطوي على علاقة بين التغطية والجودة، وهي المجموعة المنخفضة/المتوسطة والعالية/المتوسطة والمتوسطة/المنخفضة والمتوسطة/العالية، يمكن ملاحظة بعض التغييرات، ولا سيما الانخفاض في مجموعة التقارير ذات المستوى العالي من التغطية المتوسطة الجودة، من ١٣ في المائة في الدورة الحادية والسبعين إلى ٣ في المائة في الدورة الثالثة والسبعين، والزيادة في التقارير ذات المستوى المتوسط من التغطية العالية الجودة، من ٧ إلى ١٤ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، حصل انخفاض طفيف في مجموعة التقارير المصنفة بأنها ذات مستوى متوسط من التغطية منخفضة الجودة (٥ في المائة) وزيادة بسيطة في المجموعة ذات المستوى المنخفض من التغطية المتوسطة الجودة (١٠ في المائة). وتشكل مجموعة التقارير المصنفة بأنها عالية/عالية وعالية/متوسطة ومتوسطة/عالية نسبة ٣٦ في المائة من تقارير الدورة الثالثة والسبعين، وهو ما يمثل نقصاً قدره ٣ نقاط مئوية مقارنة بالدورة الحادية والسبعين (٣٩ في المائة). وانخفضت النسبة المئوية لمجموعة التقارير المصنفة بأنها منخفضة/منخفضة أو متوسطة/منخفضة أو منخفضة/متوسطة من ٤١ في المائة في الدورة الحادية والسبعين إلى ٤٠ في المائة في الدورة الثالثة والسبعين.

٤٢ - وعموماً، تبين النتائج المستخلصة من التقييم النوعي إحراز تقدم في إدماج المنظورات الجنسانية في تقارير الأمين العام، وهو ما يتجلى بوضوح من الزيادة في الأعداد المطلقة للتقارير ذات المستوى العالي من التغطية و/أو الجودة العالية للتحليل الجنساني. بيد أن مجموعة التقارير التي تنخفض فيها مستويات التغطية و/أو جودة الإشارات الجنسانية ما زالت تشكل الجزء الأكبر من التقارير المنطوية على منظور جنساني. ويبرز هذا الاستنتاج الحاجة الملحة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز التحليل الجنساني في تقارير الأمين العام.

الشكل الثالث عشر

مدى التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين في قرارات الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا



٤٣ - إن عدد قرارات الدورة الثالثة والسبعين الذي (١٢٩؛ انظر الجدول ٣) هو أعلى بكثير من عدد قرارات الدورة الحادية والسبعين التي أُدمج فيها منظور جنساني والبالغ ٩٦ قرارا. وكما هو مبين في الشكل الثالث عشر، من أصل تلك القرارات البالغ عددها ١٢٩ قرارا، ثمة ٣١ من القرارات (٢٤ في المائة) تُصنف بأنها ذات مستوى عال من التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أن هذا يشكل زيادة في العدد المطلق، من ٢٧ قرارا في الدورة الحادية والسبعين، فإنه يشكل انخفاضا قدره ٤ نقاط مئوية، من ٢٨ في المائة، في نسبة تلك القرارات. وانخفضت النسبة المئوية للقرارات ذات المستوى المتوسط من التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين بنسبة ٣ نقاط مئوية، من ٣١ في المائة (٣١ قرارا) في الدورة الحادية والسبعين إلى ٢٨ في المائة (٣٦ قرارا) في الدورة الثالثة والسبعين. وعلاوة على ذلك، فإن النسبة المئوية للقرارات ذات المستوى المنخفض من التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين ارتفعت من ٤١ في المائة (٣٩ قرارا) في الدورة الحادية والسبعين إلى ٤٨ في المائة (٦٢ قرارا) في الدورة الثالثة والسبعين. وعلى الرغم من أن جميع الفئات الثلاث ازدادت بالأرقام المطلقة، فإن فئة القرارات ذات المستوى المنخفض من التركيز كانت المجموعة التي نمت بشكل غير متناسب.

٤٤ - وبينت تحليلات إضافية أن القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا للمرة الأولى من الأرجح أن تتضمن إشارات عابرة فقط. ومن ناحية أخرى، فإن القرارات بشأن بنود جدول الأعمال التي تضمنت صيغا تراعي المنظور الجنساني في الدورات السابقة من الأرجح أن تتضمن مستوى يتراوح بين المتوسط والعالي من التركيز على المسائل الجنسانية. كما يقدم هذا تفسيراً محتملاً لكون الزيادة الكمية في القرارات التي تتضمن إشارات جنسانية لم تقابلها زيادة مناظرة في مدى التركيز على المسائل الجنسانية. وفي

المستقبل، ينشئ هذا توقعاً بأن تواصل الجمعية العامة في جلساتها العامة ولجانها الرئيسية تعميق الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين.

٤٥ - وتناولت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مسائل المساواة بين الجنسين بطرائق مختلفة، بما في ذلك من خلال توجيه الدعوات إلى إدماج منظور جنساني في المجال قيد النظر، والإقرار بأهمية المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات في المجال قيد النظر، والاعتراف بأوجه الضعف المتعلقة بنوع الجنس تحديداً، والفجوات القائمة بين الجنسين. ودعا بعض القرارات إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في صنع القرار في المجال قيد النظر. وكان هناك أيضاً العديد من النداءات لجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

٤٦ - وكررت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٧٣ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، على سبيل المثال، التذكير بضرورة اتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي، ولا سيما بالنسبة للنساء، وكررت تأكيد أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ووجهت الانتباه إلى أهمية تعزيز فرص حصول المرأة على الدخل والاستثمار في الجهود المبذولة لتمكين المرأة الريفية وتعزيز هذه الجهود. ودعت إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، ملاحظة مع القلق الفجوة بين الجنسين في الخدمات، وشجعت الدول الأعضاء على تخفيض المستوى المتنامي للجوع في العالم وجميع أشكال سوء التغذية، ولا سيما في صفوف الأطفال والنساء والشباب. وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٧٣ بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة بأن المرأة تواجه حواجز فريدة أمام التحاقها بالقوة العاملة الرسمية، ودعت الدول الأعضاء إلى تعزيز قدرة المرأة على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى العمالة الرسمية، وإلى تحديد تدابير للحد من عدم تناسب حصة المرأة والفتاة من أعباء الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيع هذه الأعباء، والتشجيع على توفير أعمال الرعاية والعمل المنزلي بأجر لائق للمرأة والرجل في القطاعين العام والخاص عن طريق كفالة الحماية الاجتماعية، وظروف العمل المأمونة، والمساواة في الأجر لقاء نفس العمل أو لقاء العمل ذي القيمة المتساوية. وسلمت أيضاً بأهمية معالجة الثغرات في البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وكررت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٧٣ بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠٢٧-٢٠١٨) التأكيد على أن النساء يؤدين دوراً هاماً في التنمية والحد من الفقر، وحددت توصيات هادفة إلى معالجة حالتهم بالتحديد. وسلمت الجمعية العامة في قرارها ٢٣١/٧٣ بشأن الحد من مخاطر الكوارث بأن النساء والفتيات يتعرّضن على نحو غير متناسب للخطر، ولتزايد فقدان سبل العيش، وحتى للخسائر في الأرواح أثناء الكوارث وفي أعقابها. وشجعت الحكومات على تعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في تصميم وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج مستجيبة للاعتبارات الجنسانية وشاملة لمسائل الإعاقة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، أولت اللجنة الأولى الانتباه للمرة الأولى إلى أهمية مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات المتصلة بنزع السلاح في ثمانية من قراراتها.

ثالثا - الأعمال التحضيرية المتعلقة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين

٤٧ - إلى جانب عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، فإن المناسبات من قبيل احتفالات الذكرى السنوية وعمليات الاستعراض الخمسية تمثل فرصا رئيسية من أجل تعميق التعميم المنهجي لمراعاة المنظور الجنساني. وفي الواقع، سيكون عام ٢٠٢٠ محوريا من أجل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في كل مكان. وبالإضافة إلى ذلك، يصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية الخامسة لاعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وتتيح تلك المعالم وغيرها مجالا واسعا لبذل المزيد من الجهود. وتشكل الذكرى السنوية لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي النصير العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وكفالة حقوقهن، أيضا مناسبة سيشهدها عام ٢٠٢٠.

٤٨ - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستجابة للفرص الجديدة والموسعة والطلبات الواردة من الدول الأعضاء لتعزيز الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في المجالات القطاعية والمواضيعية (انظر E/CN.6/2018/2 و E/CN.6/2019/2)، في ذلك عن طريق توفير الأدلة وتعزيز قاعدة المعارف والدعوة والتواصل وإذكاء الوعي وبناء الشراكات. وستواصل الهيئة الجمع بين أصحاب المصلحة لوضع الاستراتيجيات بشأن النهوض بالأهداف المشتركة.

٤٩ - وعقب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره ٨/٢٠١٨ و ٩/٢٠١٨ في حزيران/يونيه ٢٠١٨، كثّفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها المبذولة دعما للأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، على مختلف المستويات. ومتى كان هناك وجود لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد الوطني، فإن هذا الكيان يقدم الدعم للأعمال التحضيرية الوطنية، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بناء على الطلب. وتعمل الهيئة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين من أجل كفالة دعمها الشامل والمشاركة في هذه العملية.

٥٠ - وقد أهاب بالدول أن تجري عمليات استعراض شامل على الصعيد الوطني للتقدم المحرز والتحديات التي واجهتها في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وينبغي أن تشمل الاستعراضات تقييما للتحديات الراهنة التي تؤثر على هذا التنفيذ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومساهمات الدول الشاملة للمنظور الجنساني من أجل الأعمال الكامل لخطة ٢٠٣٠. وبغية مساعدة الدول في إجراء استعراضات شاملة على الصعيد الوطني وتيسير إجراءاتها، أتاحته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجان الأمم المتحدة الإقليمية مذكرة إرشادية مشتركة للاستعراضات الوطنية الشاملة على الصعيد الوطني، عُُممت على جميع الدول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وبحلول أواخر تموز/يوليه ٢٠١٩، كانت ١٣٥ من الدول قد أكملت تقاريرها الوطنية. ونشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجان الإقليمية هذه التقارير على مواقعها الشبكية^(٦). وسيُسترد بالتقارير في

(٦) انظر www.unwomen.org/en/csw/csw64-2020/preparations#national-level-reviews.

الاستعراضات الإقليمية والتقرير التوليقي العالمي الذي سيقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والستين. والدول التي لا تزال بصدد إنجاز تقاريرها مدعوة إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى إدراجها في التحليل المتضمن في التقرير التوليقي العالمي ونشرها على الموقع الشبكي.

٥١ - وتضطلع اللجان الإقليمية الخمس جميعها باستعراضات إقليمية وسيُسترد بنتائج العمليات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي في الاستعراض الذي ستقوم به لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والستين، التي ستعقد في الفترة من ٩ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠. وقد تم تأكيد المواعيد التالية:

- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: الاستعراض الإقليمي الأفريقي لخمسة وعشرين عاما من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، في أديس أبابا
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الاجتماع الاستعراضي الإقليمي لبيجين + ٢٥، في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، في جنيف
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤتمر الإقليمي الرابع عشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، في سانتياغو
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: الاستعراض الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين: استعراض بيجين + ٢٥، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، في بانكوك
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩^(٧)

٥٢ - وسيسبق الاجتماعات الحكومية الدولية الإقليمية عقد منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين تجمع ممثلين من طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والمنظمات الدينية والنقابات العمالية، من بين جهات أخرى. وستركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل خاص على تيسير وتشجيع مشاركة الشباب، بما في ذلك من خلال منتديات الشباب.

٥٣ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٤/٧٣، عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ للاحتفال بالذكرى السنوية لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. ويُتوقع أن يتم وضع الصيغة النهائية لطرائق عقد المناسبة قبل اختتام الدورة الثالثة والسبعين للجمعية.

٥٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة مشتركة بين الأجيال بشأن موضوع "المساواة بين الأجيال: إعمال حقوق المرأة من أجل مستقبل تعمّه المساواة"^(٨) سعيا إلى حشد الاهتمام وبذل الجهود بشأن القضايا الرئيسية التي تهم النساء والفتيات. وتهدف الحملة إلى جمع الأجيال

(٧) يحدد المكان لاحقا.

(٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعلن عن حملة عالمية بين الأجيال لوضع حقوق المرأة وتمكينها في الصدارة"، نشرة صحفية، ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، متاحة باللغة الإنكليزية على الرابط: www.unwomen.org/en/news/stories/2019/5/press-release-global-intergenerational-campaign-for-beijing25

المقبلة من الناشطين في مجال حقوق المرأة مع دعاة المساواة بين الجنسين وذوي الرؤيا الذين كانوا أساسيين في تشكيل إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، تعقد هيئة الأمم المتحدة للمرأة منتدى المساواة بين الأجيال، وهو تجمع عالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن المساواة بين الجنسين، تشارك في رئاسته فرنسا والمكسيك، بقيادة المجتمع المدني وبالشراكة معه. واستنادا إلى الاستعراضات الوطنية والإقليمية، وعقب الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، سينعقد المنتدى للمرة الأولى في مكسيكو، في اجتماع يومي ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠٢٠^(٩)، وسيتمّ أعماله في باريس، في اجتماع سيعقد في الفترة من ٧ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٢٠. ومن الأمور الحاسمة لنجاح المنتدى إمكانية الوصول إليه تكنولوجياً وتمثيله لمختلف الأجيال واستقطابه لطائفة متنوعة من المشاركين.

٥٦ - وسيوفر المنتدى إطارا للمشاركة في مناقشة عامة على الصعيد العالمي من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة والمساءلة بشأن المساواة بين الجنسين والاحتفاء بقوة النشاط في هذا المجال والتضامن النسائي والقيادة الشبابية من أجل تحقيق تغيير مفضّل إلى التحوّل. وفي لحظة تواجه فيها حقوق المرأة تحديات في العديد من الأماكن، يتبع المنتدى نهجا فريدا ديمقراطيا ومتعدد الأطراف يهدف إلى الاحتفاء بإشراك الجميع وبالتقدم المحرز لصالح النساء والفتيات.

٥٧ - وسينتج عن المنتدى وضع خطة عملية المنحى يتعين تنفيذها من خلال ائتلافات العمل، ومجموعة من الشراكات المبتكرة فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومؤسسات الأعمال، إلى جانب الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك البرلمانيون والنقابات والعمد. وستعطي الائتلافات الأولوية لتحقيق نتائج واسعة النطاق ومفضية إلى التحوّل وقابلة للقياس، من خلال وضع جداول زمنية محددة وتوفير تمويل ملموس، لتحقيق المساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ والإسهام في الماضي في طريق لا رجعة فيه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٨ - ووُضعت استراتيجيات لتعبئة الموارد والشراكات الاستراتيجية من أجل تأمين التمويل اللازم لدعم مختلف مكونات منتدى المساواة بين الأجيال وإنشاء ائتلافات للعمل تُرصد لها الموارد الكافية، مع التركيز على التنفيذ العاجل والموسّع لإعلان ومنهاج عمل بيجين، تمثيا مع خطة عام ٢٠٣٠.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية جهودها المبذولة من أجل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، في كامل نطاق عملها. وينبغي للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين أن تغتنم الفرصة لمواصلة النهوض بهذا الالتزام.

٦٠ - ويظل التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني متفاوتا فيما بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة التي استعرضت في هذا التقرير. وكانت النسبة المئوية من قرارات الجمعية العامة التي تنطوي على منظور جنساني أعلى بشكل ملحوظ، كذلك كان عدد القرارات

(٩) تُحدد المواعيد المكان لاحقا.

المنطوية على هذا المنظور، مقارنة بالدورة الحادية والسبعين، ولكنه كان دون الذروة التي تم بلوغها في الدورة الثانية والسبعين. وفي الوقت نفسه، فإن عدد القرارات المصنّفة بأنها ذات مستوى منخفض من التغطية قد ازداد. وفي عام ٢٠١٨، لم يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الوصول مجدداً إلى الذروة التي في عام ٢٠١٧، وبالمثل لم تتمكن لجانة الفنية من مواكبة الذروة التي بلغت في عام ٢٠١٦. وهذا يشير إلى وجود فرص كبيرة لمواصلة زيادة الانتباه المولى إلى إدماج المنظور الجنساني في أعمال جميع الهيئات الحكومية الدولية.

٦١ - وبلغت نسبة تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة التي تشمل منظورا جنسانيا ذروة جديدة، في حين أن تلك المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصلت مرة أخرى إلى نسبة ١٠٠ في المائة. ولا تزال التقارير المنطوية على منظور جنساني المقدمة إلى اللجان الفنية تشهد نمطا من التقلب، إذ تراجعت نسبتها المنوية مقارنة بالذروات السابقة التي تم بلوغها. ويبيّن التقييم النوعي أن النصيب الأكبر من تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة التي تنطوي على منظور جنساني تنخفض فيها مستويات التغطية والجودة. وتؤكد هذه النتائج أنه، في حين أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يتم النظر فيهما وإدماجهما بشكل متزايد في طائفة واسعة من المجالات الموضوعية التي تغطيها التقارير، يجب بذل المزيد من الجهود لكفالة إحراز تقدم متسق ومستقر من حيث زيادة عمق واتساق التحليل الجنساني للموضوع وما يتصل به من توصيات سياساتية.

٦٢ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أداء دورها المركزي في دعم العمليات الحكومية الدولية. ومع اكتساب الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين زخما قويا على الصعد الإقليمي والوطني والعالمي، ستواصل الهيئة تقديم دعمها المتخصص والتقني من أجل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال ومعجل، ولتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني، ومن أجل تعميم المنظور الجنساني على نحو ممنهج، وتعزيز وتعميق الإطار العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٦٣ - وقد ترغب الجمعية العامة في القيام بما يلي:

(أ) الإلهابة بجميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تساهم في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين بوضع إجراءات ملموسة ومبادرات جديدة رامية إلى التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

(ب)حث جميع الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على معالجة الثغرات والتحديات واتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للقياس ومحددة زمنيا ويُرصد لها التمويل الكامل من أجل التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماده؛

(ج) الإلهابة من جديد بجميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع البنود التي تنظر فيها هذه الهيئات والتي تندرج في نطاق ولاياتها؛

(د) الالتزام بتكثيف جهودها الرامية إلى إدماج المنظورات الجنسانية في عملها في الجلسات العامة وفي لجانها الرئيسية، وتشجيع رئيس الجمعية العامة ورؤساء ومكاتب لجانها الرئيسية على رصد التقدم المحرز في إدماج المنظور الجنساني في القرارات المتخذة أثناء كل دورة من دوراتها؛

(هـ) الإهابة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعجل بإدماج منظور جنساني في قراراته والإهابة باللجان الفنية أن تضمن إدماج منظور جنساني في قراراتها وكذلك مشاريع القرارات التي تعد لكي يتخذ المجلس و/أو الجمعية العامة إجراءات بشأنها؛

(و) الترحيب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام من أجل كفالة أن تعكس التقارير المعدة للهيئات الحكومية الدولية التحليلات الجنسانية والتشجيع على اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تحسين جودة هذا التحليل، بما في ذلك عن طريق استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن، وإظهار إسهام النساء والفتيات بوصفهن عناصر تغيير وإظهار أثر السياسات والبرامج المقترحة على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وأيضا التشجيع على إدراج توصيات مراعية للمنظور الجنساني في جميع التقارير المعدة للهيئات الحكومية الدولية؛

(ز) مواصلة تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تنفذ بالكامل وظيفتها المتمثلة في تقديم الدعم المعياري، وعلى أن توفر تحليلا للسياسات، ومعرفة، وأدلة من أجل دعم المداولات الحكومية الدولية، وتواصل إذكاء الوعي بفرص تعميم المنظور الجنساني في عمل الهيئات والعمليات الحكومية الدولية، وتقديم المساعدة التقنية بشأن تعزيز إدماج منظور جنساني في قرارات الهيئات الحكومية الدولية ووثائقها الختامية الأخرى، من حيث تغطيتها وجودتها.